

Distr.: General
16 April 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 14 نيسان/أبريل 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وسعادة السيد محمد فتحي أحمد إدريس، الممثل الدائم لمصر، بصفته رئيس لجنة بناء السلام، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، تونس (باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن - تونس وكينيا والنيجر - وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين)، الصين، فرنسا، فييت نام، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك فيما يتعلق بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة في منطقة البحيرات الكبرى" يوم الإثنين، 12 نيسان/أبريل 2021. كما أدلى ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ببيان.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر نصوص هاتين الإحاطتين والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دانغ دينه كوي

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، هوانغ شيا.

[الأصل: بالفرنسية]

أشكركم على هذه الفرصة لتقديم أحدث تقرير للأمين العام (S/2021/306) عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

بداية، أود أن أكرر الإعراب عن خالص التعازي لجمهورية تنزانيا المتحدة حكومة وشعباً في وفاة الرئيس جون بومبي جوزيف ماغوفولي في 17 آذار/مارس. وأتقدم بأحر التهاني وأطيب التمنيات للرئيسة حسن على توليها أعلى منصب.

مرت سنة على الإبلاغ عن أول حالة إصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في المنطقة. ومنذ ذلك الحين، تم الإبلاغ عن قرابة مليوني حالة في البلدان الـ 13 الموقعة على الاتفاق الإطاري. ومات أكثر من 60 000 شخص. وأود أن أشيد بذكراهم وأن أعرب عن تضامني مع أولئك الذين ما زالوا يعانون من الآثار السلبية للجائحة، بمن فيهم النساء اللاتي تضررن بشكل غير متناسب.

وفي ظل هذه الحالة الصعبة، تواصل حكومات وشعوب المنطقة إظهار القدرة على الصمود والتصميم. وأود أن أعرب لهم عن تعاطفي وإعجابي. وأود أيضاً أن أشيد بحكومات المنطقة التي وضعت برامج للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة، وكذلك تلك التي بدأت حملات تطعيم من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي ووسائل أخرى. وبتقدير متحفظ، وفرت تلك الحملات ما يزيد قليلاً على مليون جرعة في المنطقة. وأدعو أعضاء مجلس الأمن إلى مواصلة تعبئة الجهود لتعزيز الحصول على اللقاحات بصورة أكثر إنصافاً وبأسعار معقولة، بما في ذلك في مناطق النزاع المسلح، وفقاً للقرار [2565 \(2021\)](#)، المتخذ في 26 شباط/فبراير. وأكرر أيضاً دعوتي للمجتمع الدولي إلى مواصلة دعم بلدان المنطقة في كفاحها ضد الجائحة.

على الرغم من هذا السياق الصعب للغاية، حافظ قادة المنطقة على التزامهم باتفاق أديس أبابا الإطاري، كما يتضح من العديد من المبادرات السياسية والأمنية والقضائية والاقتصادية. وأود أن أسلط الضوء على بعضها.

على الجبهة السياسية والأمنية، واصل الرئيس تشيلومبو تشيسيكودي العمل مع نظرائه في المنطقة، ولا سيما الرؤساء كاغامي وموسيفيني وندييشيمي، في محاولة لإيجاد حلول مشتركة ودائمة لمسألة الجماعات المسلحة التي لا تزال تسبب الفوضى في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأثني على هذه الجهود وأكرر التزامي بدعم رؤساء الدول حتى تتمكن المنطقة من التغلب على هذه الآفة، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتعاون الوثيق مع المؤسسات الضامنة الأخرى للاتفاق الإطاري - الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وبالإضافة إلى الأعمال العسكرية الجارية، يمكننا بلوغ هذا الهدف الطموح إذا عملنا أيضاً لوضع ترتيبات غير عسكرية كجزء من نهج شامل ومنسق، على النحو الذي طلبه رؤساء دول المنطقة خلال مؤتمر قمتهم المعقود في 20 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن أن ضامني الاتفاق الإطاري يدعمون تفعيل فريق الاتصال والتنسيق، والذي سيجتمع بين خبراء مدنيين وعسكريين من بلدان

المنطقة. ويُنتظر عقد الاجتماع الأول للفريق في الأسابيع القليلة القادمة من أجل زيادة توضيح حزمة التدابير غير العسكرية التي يتعين اتخاذها، فضلا عن برنامج محتمل لتنفيذها.

وفي سياق تعزيز التعاون السياسي الإقليمي، أود أيضا أن أشيد بالرئيس لورنسو رئيس أنغولا، الذي تعهد بالفعل - إلى جانب نظيره، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية - بالتقريب بين رواندا وأوغندا في إطار العملية الرباعية، وذلك قبل توليه رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال جولتي الأخيرة في المنطقة، أكدت لي جميع الجهات الفاعلة الرئيسية التزامها الراسخ بمواصلة المشاركة في هذه العملية. وفي ضوء هذا التعبير عن الإرادة السياسية، أشجع الرئيسين لورنسو وتشيلومبو تشيسيكيدي على مواصلة جهودهما لضمان اختتام هذه العملية بنجاح وأكرر استعدادي لدعمهما، إذا لزم الأمر.

وأود أيضا أن أشجع بوروندي ورواندا في جهودهما الرامية إلى تحسين علاقاتهما. وخلال الشهور الأخيرة، شهدنا سلسلة من المبادرات المشجعة التي تشهد على الإرادة المشتركة لكلا البلدين للمضي قدما. وأشار إلى الاجتماعات التي عُقدت بين وزراء الخارجية والمشاورات بين الأجهزة الأمنية بشأن تأمين المنطقة الحدودية وعودة اللاجئين البورونديين. وكل ذلك يبشر بالخير. وأعتزم، بموافقة السلطات، مواصلة القيام بدوري في مساعدة هذين البلدين الشقيقين في توطيد تلك الإنجازات وإزالة أي عقبة تحول دون تطبيع علاقاتهما بشكل نهائي وبلا تحفظات.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال المنطقة تواجه بعض التحديات التي تفاقت بسبب كوفيد-19. ومن بين هذه التحديات، ما زلت أشعر بقلق خاص إزاء مستوى العنف الذي لا يزال يؤثر على سلامة الأفراد، ولا سيما النساء والشباب، ويعوق التنمية الكاملة للمجتمعات المحلية. إن أعمال العنف المستمرة التي ترتكبها الجماعات المسلحة مروعة. ويجب أن نضع حدا لها - ليس من خلال التدابير القوية الجارية فحسب، ولكن أيضا من خلال تطبيق العدالة. وأود أن أرحب بالأحكام العديدة النموذجية التي صدرت ضد قادة الجماعات المسلحة في الشهور الأخيرة، سواء في المحاكم الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو في المحكمة الجنائية الدولية.

وللأسف، شهدت بعض بلدان المنطقة انتخابات شابتها أعمال عنف وخسائر في الأرواح. ورغم أنه من الصعب وضع حد لنشاط الجماعات المسلحة، فإنني مقتنع بأنه ليس من المستحيل أن نحلم بإقليم بحيرات كبرى خال من أهوال العنف الانتخابي، شريطة أن تتوفر لدينا الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك، لا سيما من خلال تكثيف العمل الوقائي. ولذلك أدعو جميع أصحاب النوايا الحسنة إلى الاستئثار من أجل تهيئة بيئة هادئة تسمح بإجراء انتخابات شاملة للجميع وحرّة وشفافة، في امتثال تام للميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم.

ويبدو أن المنطقة تسير بثبات على الطريق الصحيح للتصدي للتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تعاني منها. بيد أنها ستحتاج إلى دعم مستمر من جانب المجتمع الدولي. ويشكل ذلك أحد التحديات والأهداف الرئيسية لاستراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، التي أعدها مكتبي بناء على طلب الأمين العام وأُحيلت إلى مجلس الأمن في 3 كانون الأول/ديسمبر. والواقع أن الاستراتيجية تعتمد الاستفادة القصوى من مختلف كيانات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة لخدمة شعوبها وبلدانها على نحو أفضل في سعيها إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وسنعمل ذلك بدعم من المجلس وتعاون البلدان التي وقعت على الاتفاق الإطاري، مع مراعاة متطلبات العلاقة بين السلام والتنمية الإنسانية.

وبهذه الروح، سأواصل العمل مع بلدان المنطقة ومنظماتها، وزملائي الممثلين الخاصين للأمين العام العاملين في المنطقة، والمنسقين المقيمين، فضلا عن الخبراء ومنظمات المجتمع المدني، من أجل وضع خطة عمل للاستراتيجية. وسيكون الهدف هو أن نحدد معا الإجراءات ذات الأولوية، وننظر على النحو الواجب في التقدم المحرز والتحديات المستمرة، فضلا عن المزايا النسبية لكل بلد، وقبل كل شيء، احتياجات بلدان المنطقة.

وبالإضافة إلى وضع خطة عمل من أجل التنفيذ المنسق لاستراتيجيتنا الجماعية، سيركز مكنتي في الأسابيع المقبلة على بعض المهام ذات الأولوية التي أود أن أطلعكم عليها قبل اختتام بياني.

أولا، سأواصل المساعي الحميدة للأمين العام لدعم الجهود الجارية للتقارب والحوار السياسي في المنطقة. وكذلك سأستأنف المشاورات، بالاستفادة من التعاون الناجح الذي قمت به مع سلطات بلدان المنطقة، وتمشيا مع نهج صبور وحصيف، حسب الاقتضاء، رهنا بتطور الجائحة.

ثانيا، إلى جانب ضامني الاتفاق الإطاري وبدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سنقدم كل الدعم اللازم لتفعيل فريق الاتصال والتنسيق المعني بالتدابير غير العسكرية. وعلاوة على ذلك، سنتابع الدعوة السياسية الرفيعة المستوى ونحشد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة.

ثالثا، يجب أن نحمي الموارد الطبيعية. ولن تحل مسألة الجماعات المسلحة نهائيا ما لم نعالج، كما قيل مرارا، الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة، ولا سيما الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وإدراكا منا للدور الرئيسي لهذه الموارد في تنمية وازدهار جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من بلدان المنطقة، يجب علينا أن نفكر في نهج ابتكاري لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها.

رابعا، يعتزم مكنتي، بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، تنظيم حلقة عمل إقليمية رفيعة المستوى بهدف وضع خطة عمل إقليمية مدتها ثلاث سنوات تركز على زيادة التآزر بين جميع الأطراف الفاعلة والشركاء بغية تعزيز الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية في المنطقة.

وستبقينا هذه الأولويات الأربع مشغولين خلال الأشهر المقبلة. ولكن من نافلة القول إنه تمشيا مع أهداف الاستراتيجية الإقليمية، سيظل مكنتي مستنفرا تماما لمعالجة مسائل أخرى لا تقل إلحاحا - دعم جهود الانتعاش التي تبذلها بلدان المنطقة، وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعبئة منظمات الشباب والمنظمات النسائية، بما في ذلك المجلس الاستشاري للمرأة والسلام والأمن لمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل تحقيق أهداف الاتفاق الإطاري.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني العميق لجميع أعضاء مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والدول الأخرى التي دأبت على تقديم الدعم المالي والتقني لمكنتي من أجل تنفيذ ولايتي منذ توليت مهام منصبتي في عام 2019. وأعلم أنه لا يزال بإمكانني التعويل على دعمكم سعيا لتحقيق هدفنا المشترك: منطقة بحيرات كبرى سلمية ومستقرة ومزدهرة.

المرفق الثاني

إحاطة رئيس لجنة بناء السلام، محمد فتحي أحمد إدريس

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم على دعوتي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن المشاركة المستمرة للجنة بناء السلام في دعم بناء السلام والتعاون الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى، مما يدعم ولاية المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، بموافقة بلدان المنطقة، ويكمل عمل مجلس الأمن في المنطقة.

وقبل أن أقدم نبذة عن مشاركة لجنة بناء السلام، أود التنويه بالإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها المبعوث الخاص بشأن استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى. وأتطلع إلى استمرار تعاوننا دعماً لتنفيذها، ولا سيما فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية لبناء السلام التي تتمتع فيها لجنة بناء السلام بميزة نسبية.

ومنذ أول اجتماع عقده لجنة بناء السلام بشأن منطقة البحيرات الكبرى في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، شددت على أهمية حشد الدعم لبناء السلام ومبادرات التعاون الإقليمي في السياق الأوسع للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وخلال اجتماع عقده اللجنة مؤخراً، في حزيران/يونيه، ناقشت سبل دعم التعاون الاجتماعي - الاقتصادي الإقليمي فيما بين بلدان البحيرات الكبرى، بوصفه عنصراً رئيسياً في بناء السلام واستدامته وتعزيز التنمية المستدامة. وهو تعاون تزداد أهميته في خضم جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتحديات المستمرة الناجمة عن فيروس الإيبولا. وأشارت لجنة بناء السلام إلى أن جائحة كوفيد-19 يمكن أن تؤدي إلى تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي على الصعيد الإقليمي، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية وزيادة الضغط على الميزانيات الوطنية، مما يؤثر على قدرات البلدان على التصدي لتحديات السلام والأمن.

وقد عزز انخراط لجنة بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى دور المرأة في بناء السلام والتنمية في المنطقة. وقد نظرت لجنة بناء السلام في تشرين الثاني/نوفمبر في التوصيات المنبثقة عن سلسلة من المشاورات الإقليمية التي نظمتها القيادات النسائية الإقليمية، بدعم من مكتب المبعوث الخاص، وحضرتها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المحليين والدوليين. وركزت التوصيات على ضرورة منع جميع أشكال العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف الجنسي؛ وتمكين المرأة والشباب باعتبارهم من عوامل التحول الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما في ضوء كوفيد-19؛ وتعزيز مشاركتهم الهادفة في العمليات السياسية وبناء السلام. ووفقاً لما ذكرته السيدة بريندا دينوس - وهي من رائدات قطاع الأعمال من المنطقة - في اجتماع عقد مؤخراً للجنة بناء السلام، فقد عانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما تلك التي تملكها نساء، من أكبر آثار المخاطر المرتبطة بكوفيد-19 مقارنة بالأعمال التجارية الكبيرة. كما تقلصت التجارة غير الرسمية عبر الحدود، وهي مصدر هام آخر للدخل لكثير من النساء في المنطقة، بسبب تأثير الجائحة. والتزمت اللجنة بمواصلة العمل مع بلدان منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك بالدعوة إلى حشد الموارد وإيلاء الاهتمام الواجب لمبادرات بناء السلام والتنمية التي تقودها المرأة في المنطقة. وستواصل لجنة بناء السلام الدعوة إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة والشباب في بناء السلام في المنطقة، تمشياً مع خطة عملها التي اعتمدت مؤخراً.

وعلاوة على ذلك، تتعاون لجنة بناء السلام تعاوناً وثيقاً مع المؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك من خلال دعوتها بانتظام إلى اجتماعاتنا. وبفضل ذلك النهج التعاوني، ظلت اللجنة مُطلعة على الدعم الإقليمي المقدم من البنك الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والذي يكمله دعم البنك المتزايد على الصعيد القطري لتعزيز القدرة على الصمود ومنع عودة الأزمات إلى الظهور. وتهدف مبادرة البنك الدولي بشأن البحيرات الكبرى، التي تبلغ التزاماتها الإجمالية نحو بليون دولار لدعم إطار عمل اللجنة، إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية من خلال التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي. وهي تعزز الأدوات المالية الأخرى المصممة لمعالجة نقاط الضعف وتحسين قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وخلال اجتماع لجنة بناء السلام المعقود في حزيران/يونيه، قدم البنك الدولي أيضاً موارد إضافية لدعم الاستجابات القطرية لكوفيد-19 وأكد استعداد البنك للعمل مع الشركاء لتعزيز التكامل الإقليمي، بما في ذلك من خلال استراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف للأعوام 2020-2025.

وتدعم لجنة بناء السلام التعاون عبر الحدود في المنطقة في سياق الاتفاق الإطاري، بما في ذلك الدعم المستمر لتعزيز التعاون الأمني. كما رحبت اللجنة بإسهامات صندوق بناء السلام المستمرة دعماً لمبادرات بناء السلام الوطنية والإقليمية وتلك العابرة للحدود في المنطقة، وشجعتها. وتبلغ قيمة المشاريع السابقة والجارية التي يمولها الصندوق في منطقة البحيرات الكبرى 167 مليون دولار وتغطي أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو ورواندا وتنزانيا. وتسهم استثمارات صندوق بناء السلام في المنطقة، في مجالات التجارة عبر الحدود والأمن الغذائي وكذلك لدعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المنطقة، في عمل المبعوث الخاص في المنطقة وفي التنفيذ الواسع للاتفاق الإطاري.

وعلاوة على ذلك، سنناقش مع المبعوث الخاص وبلدان المنطقة المجالات التي يمكن للجنة بناء السلام دعمها على صعيد استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى. ويمكن أن يشمل ذلك المساعدة على حشد الدعم الدولي للعمليات التي تنطوي على نزع سلاح المقاتلين السابقين من مختلف الجماعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

كما إننا ما زلنا ملتزمين بالمساعدة في تعبئة الشركاء الدوليين في سياق منتدى كيغالي المقبل للاستثمار، الذي ينظمه مكتب المبعوث الخاص بالاشتراك مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمجلس الإنمائي لرواندا. وكذلك سنواصل توطيد شراكتنا مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى في تعزيز التكامل الإقليمي، بما في ذلك من خلال الأدوات التي تدعم الاستجابة المنسقة لكوفيد-19 والانتعاش في مرحلة ما بعد كوفيد. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تسخير القدرات الاقتصادية الكاملة للمنطقة، تشجع لجنة بناء السلام الجهود المشتركة لتعزيز الشفافية والإدارة الإقليمية المتكاملة للموارد الطبيعية، بما في ذلك من خلال الآلية الإقليمية لإصدار شهادات المنشأ.

ختاماً، ستواصل لجنة بناء السلام دعم بلدان المنطقة، وفقاً لأولوياتها المحددة وطنياً وبالتنسيق مع المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في سياق استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى. وسنعمل أيضاً على بناء نهج أكثر اتساقاً يجمع بين جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية والازدهار في منطقة البحيرات الكبرى، بما يتماشى مع القرار 2389 (2017). وتظل لجنة بناء السلام على استعداد لمواصلة ممارسة دورها الاستشاري لمجلس الأمن في ذلك الصدد.

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالصينية]

أشكر المبعوث الخاص شيا والسفير إدريس، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطتهما.

تعمل بلدان منطقة البحيرات الكبرى جاهدة منذ فترة للتغلب على أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتعميق التعاون والثقة وتعزيز التنمية المشتركة وبناء زخم من أجل السلام والاستقرار. وفي نفس الوقت، لا تزال المنطقة تعاني من النزاعات المسلحة وأعمال العنف القبلي ولا تزال تواجه تحديات متعددة في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين سبل كسب الرزق، والتي سيتطلب حلها مزيدا من الاهتمام والاستثمار من قبل المجتمع الدولي. وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية، في ضوء تقرير الأمين العام (S/2020/306).

أولا، ندعو إلى التنفيذ الحازم للاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وقد انخفضت مؤخرا عدد الحوادث الأمنية عبر الحدود في منطقة البحيرات الكبرى انخفاضاً كبيراً. وأكملت عدة بلدان في المنطقة انتخاباتها العامة. وتواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية تحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة، واستؤنف الحوار بين بوروندي ورواندا.

وتوصل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى توافق أكبر في الآراء بشأن المسائل الإقليمية. وأصبحت الثقة السياسية المتبادلة بين بلدان المنطقة أقوى من أي وقت مضى وترسخ مفهوم تسوية الخلافات من خلال الحوار والتشاور. والصين مسرورة بتلك التطورات وتأمل أن تحافظ جميع الأطراف على زخم التعاون وأن تعمل على تفعيل فريق الاتصال والتنسيق وأن تعزز آلية الرصد والتحقق وأن تعقد الاجتماع العاشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية عندما تسمح الظروف بذلك بغية ضخ المزيد من الطاقة الإيجابية في الحالة الإقليمية.

ثانياً، نؤكد ضرورة القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع. فمنطقة البحيرات الكبرى غنية بالموارد ولديها إمكانات إنمائية هائلة. وينبغي لبلدان المنطقة أن تغتنم فرصة تدشين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأن تعزز التعاون الاقتصادي الإقليمي وأن تترجم الموارد الطبيعية إلى رفاه للناس بدلاً من السماح لها بتأجيج النزاعات والحروب، وذلك بغية تعزيز السلام من خلال التنمية. ومن الضروري تزويد المقاتلين السابقين بسبل عيش مجدية وإزالة أي حوافز قد تدفعهم للمشاركة في النزاعات المسلحة من أجل تعزيز استدامة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد سببت جائحة كوفيد-19 صدمة قوية في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يجعل لقاح كوفيد أيسر منالاً وأقل تكلفة للمنطقة من أجل مساعدة البلدان هناك في مكافحة الجائحة والتغلب على الصعوبات.

ثالثاً، ندعو إلى تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى. ولمعالجة الحالة المعقدة للغاية في المنطقة، يعكف مكتب المبعوث الخاص على صياغة خطة عمل لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى. ونأمل أن يلتزم مكتب المبعوث الخاص بنهج قائم على معالجة المشاكل وأن يعزز اتساق السياسات وتنسيق العمليات وأن يستفيد من المزايا التي تتمتع بها مختلف وكالات الأمم المتحدة وأن يركز على تعزيز التعمير في مرحلة ما بعد الجائحة

والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات وأن يضع خططا عملية. ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يتولى المبعوث الخاص للأمين العام المسؤولية الهامة المتمثلة في قيادة وتنسيق وتقييم تنفيذ الاتفاق الإطارى. ولجنة بناء السلام، بولاياتها الواسعة النطاق التي تتوافق مع احتياجات منطقة البحيرات الكبرى، في وضع فريد يُمكنها من تيسير تنفيذ الاتفاق الإطارى. وينبغي للمبعوث الخاص شيا أن يواصل التنسيق الوثيق مع البلدان والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وأن يقدم إسهامات هامة لتحسين الحالة الإقليمية. وقد بذلت لجنة بناء السلام، بقيادة السفير إدريس، جهودا هائلة من أجل منطقة البحيرات الكبرى أيضا. ونأمل أن يواصل مكتب المبعوث الخاص ولجنة بناء السلام تعزيز التعاون وإيجاد أوجه التآزر. ونأمل أيضا أن يقدم لهما أعضاء مجلس الأمن دعمهم القوي.

إن دعم منطقة البحيرات الكبرى في مسارها نحو الازدهار والاستقرار مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي. وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز اهتمامه بهذه المنطقة واستثماره فيها بدلا من إضعافها. ونأمل أن يحافظ جميع أعضاء المجلس على الوحدة والتماسك، وأن يمضوا قدما على أساس ضمان رفاه شعوب المنطقة، وأن يشاركوا مشاركة بناءة في المناقشات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة. وما فتئت الصين تدعم بنشاط بلدان المنطقة في التصدي لكوفيد-19 والانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة، وستواصل الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة في الأجل الطويل.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، جيرت أوفارت

أشكر مقدمي الإحاطتين على استعراضهما القيم.

ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا يؤثر سلبا على المنطقة. ومن المؤسف أن سلسلة الحوادث الأمنية الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تحسن الحالة بأي حال من الأحوال. فعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والنزاعات بمشاركة الجماعات المسلحة عوامل تثير قلقا بالغا. وقد كان لهذا الوباء أثر مدمر على النساء والشباب، ويساورنا القلق لأن الجماعات المسلحة استمرت في استخدام العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس كسلاح من أسلحة الحرب.

وأود أن أؤكد أن سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان أمران حاسمان لمنع الانتهاكات. وقد علمنا بالأحكام القضائية التي صدرت مؤخرا في المنطقة ضد مرتكبي الجرائم الخطيرة. كما علمنا بتبرئة الصحفيين. وتتيح هذه التطورات الإيجابية آفاقا لشعوب المنطقة في مكافحة الإفلات من العقاب، كما أنها تعزز تنفيذ إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد.

ونود أن نذكر بأن العمليات السياسية والانتخابية السلمية تكتسي أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وبناء على ذلك، ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى ضمان أن تظل الانتخابات المقبلة في بعض بلدان المنطقة سلمية وحرّة وذات مصداقية. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في جميع العمليات السياسية، وأرحب بالخطوات المتخذة في هذا الصدد.

إن زيادة التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين بلدان المنطقة أمران حيويان لإحلال السلام وتحقيق التنمية. ولذلك، يسرنا أن نرى تحسينات في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف فيما بين بعض بلدان المنطقة. ونلاحظ على وجه الخصوص الالتزامات بالتصدي للتهديدات المشتركة مثل الأزمة الصحية والتشريد القسري والأمن عبر الحدود والانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة، فضلا عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. فهذه التطورات الإيجابية ستدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحل النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى وستطلق خطة عملها.

وأخيرا، أود أن أشكر المبعوث الخاص على قيادته وجهوده الدؤوبة للإسهام في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وللتغلب على حالة عدم الاستقرار السائدة في المنطقة.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر السيد هوانغ شيا والسفير إدريس على إحاطتهما. أود أن أتناول مجدداً وبإيجاز ثلاث نقاط. أولاً، لقد حدثت عدة تطورات إيجابية في الأشهر الأخيرة من حيث التعاون الثنائي والإقليمي. ويجب دعم جهود التعاون بين رواندا وأوغندا وبوروندي. ويجب أن يستمر الزخم المشجع الذي بدأ منذ انتخاب الرئيس تشيسيكدي من أجل مواصلة الحد من التوترات وبناء الثقة.

ثانياً، تدين فرنسا استمرار الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أيضاً مضاعفة الجهود لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وسيادة القانون، فضلاً عن تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في عملية السلام. وفي حين أن الاحتياجات الإنسانية لا تزال كبيرة، ولا سيما بالنسبة للعدد الكبير من اللاجئين والمشردين، فإن فرنسا والاتحاد الأوروبي سيواصلان دعمهما، كما فعلا حتى الآن، ولا سيما من خلال الصك الذي يسهم في الاستقرار والسلام. فقد حشد ذلك الصك أكثر من 24 مليون يورو لصالح المنطقة في الفترة من عام 2016 إلى عام 2020. كما تجاوزت المساهمات الإنسانية التي دفعتها فرنسا 10 ملايين يورو على مدى العامين الماضيين.

وأخيراً، يجب أن تظل دول المنطقة وشركاؤها معبئين لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتفويض الكامل للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. والاجتماع الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية حيوي لضمان متابعة الاتفاق، ويجب أن يُعقد في أقرب وقت ممكن. كما أن رئاسة الاتحاد الأفريقي تتيح لجمهورية الكونغو الديمقراطية الفرصة لإعطاء دفعة حاسمة لتعزيز السلام وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري في المنطقة.

ومن الأهمية بمكان أيضاً التعجيل بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى من خلال صياغة خطة عمل. ونؤكد للمبعوث الخاص للأمين العام أنه يمكن أن يعول على دعمنا الكامل في ذلك الصدد.

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومرتي

أشكر المبعوث الخاص السيد هوانغ شيا على إحاطته بشأن التطورات في منطقة البحيرات الكبرى. وأرحب بالسفير محمد إدريس ممثل مصر، رئيس لجنة بناء السلام، في هذه الجلسة وأشكره على ملاحظاته بشأن مشاركة اللجنة في دعم بناء السلام والتعاون الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى. ونرحب أيضا باستمرار مشاركة لجنة بناء السلام ودورها النشط في المنطقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب من جديد عن تعازينا الحارة في وفاة الرئيس الأونرابل جون بومبي ماغوفولي الشهر الماضي. وسوف يُذكر دائما بالتزامه القوي ببناء الدولة وإخلاصه الثابت لرفاه شعب تنزانيا.

إن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة آية أساسية لتحقيق السلام والأمن الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى. فقد أدى الاتفاق الإطاري، بمشاركة 13 بلدا في المنطقة والجهات الضامنة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة، دورا هاما في الأعوام الثمانية الماضية صوب توطيد السلام والأمن في المنطقة. كما مكن بلدان المنطقة من التعاون والعمل معا للقضاء على القوى السلبية العاملة داخل المنطقة. والتعجيل بعقد الاجتماع العاشر لآلية الرقابة الإقليمية سيساعد على المضي قدما في التعاون الأمني الإقليمي.

وفي الأشهر الأخيرة، حدثت عدة تطورات سياسية إيجابية. فقد أجريت الانتخابات بنجاح في تنزانيا وأوغندا وجمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى، مما يجسد إيمان الشعوب بالديمقراطية. وتولى رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية الرئاسة الدورية للاتحاد الأفريقي، وهو ما سيكون له أثر إيجابي على المنطقة. كما كثفت بلدان المنطقة من تعاونها الثنائي حيث تؤدي المنظمات الإقليمية دورا استباقيا. وتعدّ الجهود المتواصلة الرامية إلى تطبيع العلاقات بين رواندا وبوروندي علامة مشجعة أخرى. وتستحق هذه الجهود التقدير من مجلس الأمن.

وعلى الصعيد الأمني، انخفض عدد الحوادث عبر الحدود على الرغم من استمرار أنشطة الجماعات المسلحة دون توقف، مما يؤثر على الأمن العام في المناطق الحدودية ويؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية.

ويساورنا القلق أيضا من تنامي الإرهاب في المنطقة. ونشجع في هذا الصدد على تكثيف التعاون بين قوات الأمن الوطنية في المنطقة للتصدي للتهديدات الأمنية المشتركة. ونشجع أيضا على التنفيذ النشط للآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لمعالجة المسائل المتصلة بالأمن، ولا سيما على طول حدود بلدان المنطقة.

ويعتبر الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية واستخراجها أحد الدوافع الرئيسية للنزاع في منطقة البحيرات الكبرى. ونرحب بالخطوات التي اتخذها المبعوث الخاص لدعم الجهود الإقليمية الرامية إلى التصدي لهذا التحدي. ونرحب أيضا بخريطة الطريق لرصد التقدم خلال السنوات الثلاث المقبلة. وستكون للمنظمات الإقليمية أهمية حاسمة في هذا الجهد، ولا سيما المؤتمر الدولي المعني بالمنطقة بأدواته الست

المنصوص عليها في مبادرته الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية، بما في ذلك إنشاء آلية لإصدار الشهادات والتعقب.

لقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها بلدان المنطقة بالفعل. ومع تشريد أكثر من 15 مليون شخص في المنطقة وآلاف اللاجئين أصبحت المنطقة بحاجة إلى الدعم والمساعدة المستمرين.

ونرحب باستراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام وحل النزاعات ومنع نشوبها في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي أن يتمشى تنفيذ الاستراتيجية مع أولويات بلدان المنطقة.

إن للهند علاقات ثنائية وثيقة مع جميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى. ومن العوامل الرئيسية لهذه العلاقات الاتصال بين الشعوب الذي ظل قائما لسنوات عديدة مع وجود جالية هندية كبيرة في المنطقة. وتعاونًا أيضًا من خلال تبادل الخبراء والخبرات وبرامج التدريب وبناء القدرات وتعزيز الدعم لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في المنطقة. وحتى الآن وفرت الهند خطوط ائتمان بلغ مجموعها 3,93 بليون دولار إلى 10 بلدان لتمويل مشاريع إنمائية مختلفة في المنطقة. وفي الأشهر القليلة الماضية تم إيصال لقاحات كوفيد-19 المصنوعة في الهند إلى ثمانية بلدان في المنطقة.

وتدرك الهند أهمية السلام والأمن بالنسبة لتنمية المنطقة. وساهمت الهند أيضًا في جهود الدفاع والأمن في المنطقة بإنشاء مؤسسات دفاعية في تنزانيا ونشر أفرقة تدريب في بوتسوانا وأوغندا وزامبيا وتنزانيا وتنفيذ زيارات سفينة النوايا الحسنة وتوفير برامج التدريب الدفاعي.

وكانت قوات الدفاع الهندية في طليعة جهود المساعدات الإنسانية وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث بما في ذلك خلال إعصار إيداي الذي ضرب موزمبيق في عام 2019. وما فتئت الهند تساهم في عمليات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 1962. وساهمت بقوات أيضًا في بعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أن الهند ستواصل التزامها الثابت بإزاء هذه المنطقة وستواصل دعم الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام الدائم.

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن نيسن

أود أن أشكر المبعوث الخاص شيا على إحاطته. عقب مناقشة الأسبوع الماضي مع الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا (انظر S/2021/316) من المفيد جدا أن نستمع إلى آراء المبعوث الخاص بشأن التطورات والديناميات الإقليمية في منطقة البحيرات الكبرى. ويسعدني أيضا أن أرى بيننا هذا الصباح رئيس لجنة بناء السلام، السفير محمد فتحي أحمد إدريس. وكما يعلم أعضاء المجلس، لطالما دعونا إلى أن يسمع صوت اللجنة في مجلس الأمن. ولذلك يسعدنا بصفة خاصة أن نستمع إليه هذا الصباح.

يأتي هذا البيان كأول مداخلة لأيرلندا في إطار هذا البند من جدول الأعمال خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد التزام بلدي بإزاء المنطقة وعمل مكتب المبعوث الخاص. لقد كان الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بمثابة خريطة طريق بالنسبة لنا نحو السلام المستدام منذ عام 2013، حيث عملت المبعوثة الخاصة السابق والرئيسة السابقة لأيرلندا، ماري روبنسون، كأول مبعوثة خاصة. ونحن، بصفتنا أيرلندا، نولي اهتماما جادا بعمل السيد شيا.

وبطبيعة الحال فإن الكثير من التحديات التي واجهتها المبعوثة الخاصة الأولى في عام 2013 سنظل نواجهها اليوم. ويبين تدهور الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المقاطعات الشرقية كما سمعنا في الأسبوع الماضي، مدى أهمية تفاعل هذا المجلس. وما تزال الكثير من التحديات، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية المعقدة والتدهور البيئي وتغير المناخ والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية ونشاط جماعات مسلحة عديدة، كما سمعنا من السيد شيا هذا الصباح، تقوض الجهود المبذولة لتحقيق السلام والتنمية المستدامة.

وكما بين الأمين العام في تقريره (S/2021/306) فقد زادت جائحة مرض فيروس كورونا الحالية (كوفيد-19) من إجهاد قدراتها. ونحن نعلم أنه كان لهذه الجائحة تأثير سلبي على المرأة بشكل خاص. ونرى أن زيادة العنف الجنسي والجسدي المرتبطين بهذه الجائحة يثيران القلق بشكل خاص. ومن غير المقبول استمرار استخدام العنف الجنسي والجسدي سلاحا من أسلحة الحرب. ونرحب بالالتزامات الصريحة الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام وحل النزاعات ومنع نشوبها في منطقة البحيرات الكبرى بهدف التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ونتوقع أن يعزز دور المرأة في جهود منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام. ولن نتوقف أبدا عن القول بأنه ينبغي أن تكون مشاركة المرأة كاملة فعالة وعلى قدم المساواة.

ومن الواضح أنه إذا أردنا بناء السلام المستدام في منطقة البحيرات الكبرى فلا مناص من التعاون الإقليمي المكثف والهادف. ونشعر بالارتياح للتقدم المبين في تقرير الأمين العام، بما في ذلك الأدوار الإيجابية التي اضطلعت بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على التوالي.

وندرك أن التنمية الاقتصادية ستكون محركا دافعا للتقدم. بيد أنها ليست غاية في حد ذاتها وما يزال النهج الثلاثي الركائز للاستراتيجية مهما. وبطبيعة الحال فإن التنفيذ أمر أساسي الآن بعد إقرار الأمين

العام للاستراتيجية. ولا يمكننا إهدار الوقت في الاتفاق على خطة عمل محددة زمنيا فعالة وشاملة للركائز الثلاث والأولويات العشر المحددة فيها.

وأود أن أشكر المبعوث الخاص شيا مرة أخرى على إعطائنا الوقت الكافي. ونتطلع إلى العمل معه عن كثب على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والازدهار في منطقة البحيرات الكبرى.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته وعلى العمل الذي يضطلع به مكتبه مع المنظمات الإقليمية والسلطات الوطنية لتعزيز التعاون الإقليمي. يعتبر هذا التعاون أداة أساسية لمواجهة التحديات المشتركة فضلا عن التنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة. كما أعرب عن امتناني للسفير محمد فتحي أحمد إدريس، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لمصر على إحاطته. وأرحب أيضا بحضور ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ما برحنا نتابع عن كثب الأحداث الجارية في كیفو الشمالية ويجب أن أقول إننا ندين أعمال العنف التي ارتكبتها الجماعات المسلحة وكذلك الاستجابة غير المتناسبة لمظاهرات مجموعات المجتمع المدني. ونعرب أيضا عن دعمنا لعمل بعثة منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب بالتقدم المحرز في تعزيز الحوار، على الصعيدين الثنائي والإقليمي، ولا سيما استئناف المحادثات بين بوروندي ورواندا. ونحث مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة على مواصلة التركيز على هذا المسار.

نحن نرى أن أعمال التنسيق الإقليمية ضرورية، خاصة وأن أحد التحديات الرئيسية لا يزال يتمثل في الصلة بين النزاع والأنشطة الاقتصادية غير المشروعة القائمة على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وتترتب على هذا المزيج عواقب إنسانية خطيرة على السكان المدنيين، كما يتبين من التقارير الأخيرة عن انعدام الأمن الغذائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وندعو حكومات المنطقة إلى اتخاذ إجراءات حازمة للتصدي لاستغلال الموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها. إن مواءمة التشريعات وتعزيز النظم القضائية هما خطوتان ستنجحان إجراء المزيد من التحقيقات الفعالة ومعاينة المسؤولين عن هذه الأفعال. ومن الضروري بصورة عاجلة أن تكون هناك عواقب بالنسبة للجناة من أجل الحيلولة دون أن تستمر الجماعات المسلحة في الاستفادة من هذه الممارسات والإضرار بسكان المنطقة والتنمية الاقتصادية والبيئة. ونأمل أن تولد حلقة العمل في الخرطوم زخما جديدا للتصدي لهذه المسألة.

وأخيرا، سننقي خطة العمل الجديدة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى قيد اهتمامنا، ولا سيما الإجراءات المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في عمليات الوساطة وبناء السلام.

المرفق التاسع

بيان نائب الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، أود إنغي كافالهايم

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد هوانغ شيا، على إحاطته الثاقبة. كما أود أن أشكر سعادة السيد محمد فتحي أحمد إدريس، رئيس لجنة بناء السلام. إن التحديات في منطقة البحيرات الكبرى تبين الحاجة إلى التعاون الوثيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

وعلى الرغم من التحديات المتصلة بالجائحة، يسرنا أن نرى بوادر على تحسن التعاون الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك، نشجع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على الاستفادة من التقدم المحرز مؤخرًا ومواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية الإقليمية.

إن استمرار تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى يمكن أن يحقق الاستقرار وأن يكون له أثر إيجابي على الحالة الإنسانية في المنطقة. غير أن تعزيز حماية المدنيين أمر أساسي لإحراز تقدم في هذا الصدد.

ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد باستمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك ضد الأطفال. كما نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بشن هجمات على العاملين في القطاع الصحي والعاملين في المجال الإنساني في أجزاء من المنطقة. يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبدون عوائق إلى المحتاجين.

ونشجع المبعوث الخاص على مواصلة استخدام الأدوات المتاحة له لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة، بما في ذلك الآثار الضارة لتغير المناخ، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، والحاجة إلى إجراء إصلاحات لإنهاء الإفلات من العقاب. ونرحب باستراتيجية الأمم المتحدة الجديدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، ونتطلع إلى تلقي خطة العمل ذات الصلة. ويجب إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم النساء والمدافعون عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني، مشاركة نشطة.

وأخيرًا، نتطلع للنرويج إلى مواصلة العمل مع المبعوث الخاص لتعزيز الاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستينغيفا

[الأصل: بالروسية]

نشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، على إحاطته المفصلة، ورئيس لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، السيد محمد فتحي أحمد إدريس، على إحاطته بشأن عمل اللجنة لصالح بناء السلام والتعاون الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى.

ونشاطات القلق الذي أعرب عنه في تقرير الأمين العام (S/2021/306) إزاء الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى، التي تدهورت نتيجة للجائحة. لقد تم تأكيد 1,8 مليون حالة إصابة بمرض فيروس كورونا في المنطقة، مع وفاة أكثر من 58 ألف شخص. ووفقا للتوقعات المحدثة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، لا يزال هناك ركود اقتصادي كبير، في حين تلوح في الأفق أزمة ديون.

إن الحالة المعقدة إلى حد ما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عامل رئيسي في تحديد الحالة في المنطقة. وقد تطورت حالة الأمن البالغة السوء في إيتوري وكيفو الشمالية - وهما منطقتان نشط فيهما مؤخرا تحالف القوى الديمقراطية وجماعات أخرى. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2020، قتل المسلحون أكثر من 200 مدني. كما نشعر بالقلق لأن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تتمكن حتى الآن من حل مشكلة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتصديرها من البلد، والذي تستخدمه الجماعات المسلحة غير المشروعة لتمويل أنشطتها.

ونحن مقتنعون بأن التدابير العسكرية وحدها لا يمكن أن تكفل الاستقرار الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نتابع عن كثب التطورات السياسية الداخلية في البلد ونتوقع أن تتولى الحكومة الجديدة، التي ستشكل قريبا، السيطرة على الحالة الأمنية، وتحسين الوضع الإنساني، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وحل النزاعات الحدودية مع الدول المجاورة، وتسوية النزاعات القبلية، والحد من الجريمة.

ومن هذا المنطلق، نرحب بالالتزام الإقليمي بتعزيز التعاون الرامي إلى التغلب على التحديات الملحة، ولا سيما من خلال الجهود الجماعية. ونلاحظ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تشرين الثاني/نوفمبر، التي تنص على تنسيق أفضل للخطوات المتخذة فيما يتعلق بأعضاء التشكيلات المسلحة التي تم القبض عليها في المناطق الحدودية. لقد اعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تدابير لإعادة تشكيل ودعم لواء التدخل التابع لقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت اتصالات بغية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة الثنائية. ونلاحظ التقدم المحرز في العلاقات بين أوغندا ورواندا، الذي تحقق بوساطة رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا. ونعتقد أن فترة ولاية الرئيس تشيلومبو تشيسكيدي كرئيس للاتحاد الأفريقي هذا العام ستساعد على توجيه مزيد من الاهتمام إلى هذه المسألة.

وكل جهد من الجهود المذكورة أعلاه يستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي. ونرحب بعمل المبعوث الخاص للأمين العام في هذا المسار، وهو عمل تمس الحاجة إليه. نحن نستند إلى فرضية أن على جميع البلدان أن تراعي إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات

الكبرى. ونحن مقتنعون بأن استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى ستعطي زخماً للجهود الجماعية التي تبذلها الجهات الفاعلة في المنطقة. ونحيط علماً بجهود المبعوث الخاص لإعداد خطة عمل بشأن تنفيذ الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، نؤيد المساعي الحميدة التي قام بها السيد هوانغ شيا بهدف تشجيع الحوار وتعزيز الثقة والتعاون وتطبيع العلاقات فيما بين دول المنطقة.

وفي الختام، نتعهد روسيا، بوصفها عضواً في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، بتقديم دعم إضافي لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولتحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى عموماً.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - كينيا والنيجر وتونس - وكذلك نيابة عن سانت فنسنت وجزر غرينادين (A3+1).

أود أولاً أن أعرب عن تقديرنا للسيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمن العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وسعادة السيد محمد إدريس، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطتهما الشاملتين والمفيدتين بشأن الحالة في المنطقة وعلى أنشطة مكنتيهما .

سيركز بياننا على الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية، وكذلك على آفاق المنطقة، في ضوء تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

تشير مجموعة 1+3 بارتياح إلى الانخفاض النسبي في الحوادث الأمنية العابرة للحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتشيد بجهود الاستجابة التعاونية التي تبذلها دول المنطقة. وتشجعنا بنفس القدر الديناميات السياسية الإيجابية في المنطقة عقب إجراء الانتخابات في تنزانيا وأوغندا، فضلاً عن الجهود التي يبذلها قادة بلدان منطقة البحيرات الكبرى لزيادة تعزيز العلاقات وتطبيعها.

ونحن على ثقة بأن قيادة الرئيس تشيسيكودي للاتحاد الأفريقي ستعزز التعاون المحسن في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. بيد أننا ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية المتقلبة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لا تزال جرحاً نازفاً في المنطقة. وفي ذلك الصدد، ندين بشدة الأنشطة العدائية والهجمات المميتة التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية وجيش الرب للمقاومة، والتي كان لها أثر مزعزع للاستقرار على المنطقة بأسرها.

وقد كان الهجوم الذي وقع في 22 شباط/فبراير على قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في شمال شرق غوما مؤشراً كبيراً على القدرة العملياتية المتطورة للغاية لهذه الجماعات. وإذ نؤكد من جديد أنه ينبغي مساءلة الجناة وتقديمهم إلى العدالة، فإننا نؤكد الحاجة إلى التعجيل بإنشاء أطر حاسمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ونؤيد إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو الذي اقترحه الأمانة العامة، بغية ضمان أن تظل البعثة صالحة لهذا الغرض. ونشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون الوثيق بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة من أجل تحييد أنشطة الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية بشكل فعال. وندعو كذلك إلى تقديم دعم معزز ومستمر لمؤسسات الدفاع والأمن الوطنية استعداداً لتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، نرحب باتخاذ القرار 2566 (2021) بشأن تعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤيد الحوار بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمعارضة المدنية لتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مدركين تماماً أنه لا يوجد حل عسكري للحالة.

ونوه بالدور القيم الذي تقوم به لجنة البرنامج والميزانية، إلى جانب شركائها الرئيسيين مثل البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى وصندوق بناء السلام، في دعم التعاون عبر الحدود في المنطقة في سياق إطار عمل اللجنة، بما في ذلك الدعم المستمر لتعزيز التعاون الأمني، والمصالحة والتماسك الاجتماعي، والحكم المحلي الشامل للجميع، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المحلي، وإيجاد حلول دائمة للسكان المشردين.

وبالإضافة إلى تلك التحديات الأمنية، لا تزال المنطقة تتأثر سلباً بجائحة مرض فيروس كورونا التي تعوق إيصال المساعدة الإنسانية وتفاقم الظروف الإنسانية المزمنة أصلاً لملايين الأفراد الذين سُردوا في أوغندا وتنزانيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو دول المنطقة إلى تعزيز تعاونها بشأن المسائل الإنسانية العابرة للحدود، بما في ذلك تدفقات اللاجئين، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة الكافية لتلك الفئات الضعيفة.

ونشدد على قلقنا إزاء الزيادة المقلقة في الهجمات على السكان المدنيين وتدهور حالة حقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تواصل الجماعات المسلحة ومختلف الميليشيات ارتكاب انتهاكات خطيرة. ونشيد بالجهود الرامية إلى التصدي لهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان وسيادة القانون وضمان المساءلة. ونشجع كذلك على تنفيذ إعلان نيروبي لعام 2019 بشأن العدالة والحكم الرشيد.

لا يزال التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة من جانب جميع الدول الموقعة هو المفتاح الحاسم لإحلال السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. وفي هذا الصدد، تنتمي مجموعة 1+3 على الجهود السياسية الجارية التي تبذلها الدول الموقعة للوفاء بالتزاماتها وفقاً لأحكام إطار عمل اللجنة. ونقدر أيضاً دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تلك العملية.

وقد أدى الانتشار المتوطن للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في المنطقة إلى تفاقم الهشاشة وانعدام الأمن في المنطقة. ونشجع على اتباع نهج إقليمي معزز، بما في ذلك من خلال المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع العاشر لمجلس الوزراء الذي سينعقد في كينشاسا في وقت لاحق من هذا الشهر.

وتأمل مجموعة 1+3 أن تكون استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، التي تقترح نهجاً يشمل المنظومة بأسرها في منطقة البحيرات الكبرى، بمثابة أداة داعمة لتنفيذ إطار عمل لجنة الأمن العام، وزيادة تعزيز الصلة بين السلام والأمن والعدالة والتنمية المستدامة في المنطقة بأسرها.

وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود المبعوث الخاص وفريقه القدير في تعزيز السلام والأمن في المنطقة من خلال المساعي الحميدة والوساطة والدبلوماسية الوقائية، فضلاً عن أنشطة بناء القدرات التي تعود بالنفع المتبادل على بلدان المنطقة.

ونعترف كذلك بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للتصدي للتحديات الطويلة الأمد التي يفرضها الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتداولها في المنطقة دون الإقليمية. لذلك نتطلع إلى وثيقة خارطة الطريق التي سيطرحها من أجل إدارة الموارد الطبيعية إدارة شفافة ومستدامة.

وفي الختام، ترحب مجموعة البلدان 1+3 بتوصية الأمين العام وتشدد على أهمية الجهود التي تقودها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أي الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، إلى جانب جماعة شرق أفريقيا وجميع الشركاء، لزيادة توطيد المكاسب المحققة في تنفيذ الاتفاق الإطاري وتعزيز التعاون الإقليمي، مما سيفضي في نهاية المطاف إلى السلام والتنمية المستدامة في المنطقة.

المرفق الثاني عشر

بيان البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

ترحب المملكة المتحدة بنشر استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، وتشكر المبعوث الخاص شيا على آخر المستجدات بشأن تنفيذها. وأود أيضاً أن أشكر السفير إدريس، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطته اليوم.

ونرحب أيضاً بإنشاء فريق رفيع المستوى للسياسات شامل لكل أقسام الأمم المتحدة لتوجيه تنفيذ الاستراتيجية والإشراف على صياغة خطة عمل.

لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، بما في ذلك نتيجة لزيادة نشاط الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونسعى إلى دعم الرئيس تشيسكيدي في العمل مع الشركاء لمعالجة تلك الشواغل. ونرحب بالتنسيق بين المبعوث الخاص شيا والممثلة الخاصة للأمين العام كيتا، رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك استراتيجية انسحاب البعثة.

وتسأل المملكة المتحدة بأن وفرة الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى هي مصدر تمويل للجماعات المسلحة ومحرك للنزاع. ولذلك نؤيد عمل المبعوث الخاص شيا لمساعدة الحكومات في منطقة البحيرات الكبرى على معالجة إدارة الموارد الطبيعية.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس - غرينفيلد

أشكر السيد هوانغ شيا والسفير إدريس على إحاطتهما اليوم.

سأوجز في بياني إذ إننا قد وصفنا بالتفصيل شواغلنا بشأن الأبعاد الإقليمية للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال جلسة مجلس الأمن المعقودة في 30 آذار/مارس (انظر S/2021/316).

إننا نعلم من الإحاطات المقدمة الأسبوع الماضي أن عواقب التقاعس وخيمة. ونحن منزعجون بشكل خاص من الاحتجاجات التي اندلعت في كيفو الشمالية الأسبوع الماضي، والتي تحولت إلى أعمال عنف، مما يسلط الضوء على غضب المدنيين من هجمات الجماعات المسلحة التي لا تتوقف. إن الشعب الكونغولي وزملاؤنا في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعشرات الملايين من الناس في المنطقة بحاجة إلى أن نكون طموحين، وهم بحاجة إلى أن نكون سريعين. ويجب أن نخفض التدفقات غير المشروعة للمعادن والأسلحة والمقاتلين التي لا تواصل تأجيج أعمال العنف.

وكما يعلم أعضاء المجلس، شاركت الولايات المتحدة مشاركة كبيرة في الدبلوماسية الإقليمية في عامي 2012 و 2013، مما أدى إلى التوقيع على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وإنشاء مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. ونواصل تأييد استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، التي تمت الموافقة عليها قبل ستة أشهر. ونحث المبعوث الخاص على التصرف بسرعة فيما يتعلق بالاستراتيجية الإقليمية باتباع دبلوماسية مكوكية رفيعة المستوى ودعم التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ورغم أن جائحة فيروس كورونا لا تزال تشكل عقبة، فإننا نأمل أن يعمل مكتب المبعوث الخاص بشكل ابتكاري خلال الأشهر المقبلة، بالشراكة مع القادة الإقليميين الديناميين، لتحديد فرص المشاركة الدبلوماسية بشأن الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونحن بحاجة إلى دفع تلك الالتزامات قدما.

ويمكننا معا أن نساعد بلدان منطقة البحيرات الكبرى على تجاوز تاريخ مؤلم والاستفادة من إمكاناتها الغنية.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للمبعوث الخاص هوانغ شيا والسفير محمد فتحي أحمد إدريس على إحاطتهما. وأرحب أيضا بمشاركة ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يحيط وفد بلدنا علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2021/306) - وهو اتفاق لا يزال يؤدي دورا حيويا نحو تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وتود فيت نام أن تبرز النقاط الثلاث التالية في جلسة اليوم. أولا، فيما يتعلق بمحورية التعاون الإقليمي، نحن سعداء بمشاهدة الالتزام الحقيقي للدول الموقعة. وقد تجلّى ذلك في الاستعداد لتعزيز العلاقات من خلال تشجيع الحوار والتعاون عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء.

ونرحب ترحيبا حارا بالمشاركة الرفيعة المستوى فيما بين أعضاء المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمعالجة المسائل الأمنية، فضلا عن التطور الواعد للعلاقات الثنائية في المنطقة. ونحن مقتنعون بأن روح الشراكة الحالية ستظل توتي ثمارها.

ثانيا، فيما يتعلق بالحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، لا تزال الحالة الأمنية في أجزاء معينة من المنطقة مصدر قلق. ولا تزال الحالة المضطربة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مستمرة بسبب الأنشطة غير المشروعة للجماعات المسلحة. وشاب الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى انعدام الأمن المرتبط بالانتخابات الذي تسببت فيه الجماعات المسلحة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الإنسانية تتسم بعدد كبير من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة. ولا تزال جائحة فيروس كورونا تقاوم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية ومحنة السكان الضعفاء، بمن فيهم ملايين المشردين واللاجئين.

ولذلك، من الأهمية بمكان معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار بأشمل صورة وأكثرها عملية. وفي هذا الصدد، نشجع على مواصلة تكثيف الجهود الدبلوماسية الجارية، فضلا عن مواصلة التعاون في إدارة الموارد الطبيعية.

ثالثا، فيما يتعلق بالدعم القيم من جانب المجتمع الدولي، لا يزال الدعم التقني والمالي المقدم إلى بلدان المنطقة حاسما للحفاظ على الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس وزيادة تعزيز الاستقرار في المنطقة.

وبناء على ذلك، فإننا نشيد بالإسهام الكبير للشركاء الإقليميين والدوليين، بمن فيهم الضامنون للاتفاق الإطاري. كما نقدر تقديرا كبيرا المشاركة النشطة للمبعوث الخاص ولجنة بناء السلام مع أصحاب المصلحة في تيسير التعاون والتنمية في المنطقة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعمنا الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، التي تتضمن جدولاً زمنياً يتوافق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن شأن تضافر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة الإقليميين والشركاء الدوليين، أن ييسر إلى حد كبير الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين لشعوب منطقة البحيرات الكبرى.

المرفق الخامس عشر

بيان القائم بالأعمال بالنيابة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، بول لوسوكو إفامبي إمبول

[الأصل: بالفرنسية]

بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بتنظيم هذه الجلسة بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى وتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكر وفد بلدي للأمين العام، دولة السيد أنطونيو غوتيريش، على تقريره (S/2021/306)، الذي قدمه إلينا للتو السيد هوانغ شيا، مبعوثه الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي نرحب بحضوره. وأود أيضا أن أشكر السفير محمد فتحي أحمد إدريس، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية ورئيس لجنة بناء السلام، على إحاطته.

واسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات بشأن بعض النقاط التي تناولها التقرير، ولا سيما تلك المتعلقة بالحالة الأمنية والسياسية والإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذ الاتفاق الإطاري.

وكان الهدف من التوقيع على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في أديس أبابا في 24 شباط/فبراير 2013 هو تهيئة الظروف لإيجاد حل نهائي للحروب المتكررة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الواضح أن الدولة الكونغولية وأصحاب المصلحة الآخرين بذلوا جهودا لتنفيذ الاتفاق الإطاري. ومع ذلك، نلاحظ للأسف، على أرض الواقع، أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن كل ما تم إنجازه لم يحقق النتائج المتوقعة. والواقع أن الحالة الأمنية، كما يؤكد الأمين العام في تقريره المعروض علينا، لا تزال مثيرة للقلق في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة.

ولذلك، يجب علينا جميعا أن نضاعف جهودنا لإحياء الاتفاق الإطاري وتعزيز تنفيذه من خلال مبادرات جديدة، مع مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي، الذي يجب أن يتم على جميع المستويات وأن يدعمه الجميع. وينبغي أن يشمل ذلك التعاون الإقليمي التدابير العسكرية وغير العسكرية، فضلا عن تدابير المنع وبناء السلام. وفي هذا السياق، ينبغي عقد اجتماعات قمة فيما بين رؤساء الدول والوزراء وأفراد الأجهزة الأمنية وقوات الدفاع، على المستوى الإقليمي.

وعلى الصعيد السياسي، يجب حفظ وتعزيز الزخم الذي ولده رؤساء دول المنطقة، ولا سيما أصحاب الفخامة السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيد جواو لورينسو، رئيس أنغولا؛ والسيد يويري موسيفيني، رئيس أوغندا؛ والسيد بول كاغامي، رئيس رواندا. إن حوار القمة هذا بالغ الأهمية لتخفيف حدة التوتر في المنطقة، واستعادة الثقة بين القادة، وتحسين تنسيق الجهود الرامية إلى تحييد القوى السلبية.

وعلى الصعيد العسكري، ونظرا للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة المحلية والخارجية، تواصل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تعقب القوات السلبية الداخلية والخارجية في المنطقة دون

الإقليمية، ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية، الذي لا مثيل له مجيته، ولكن أيضا القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة.

وعلاوة على ذلك ظلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا للإرادة السياسية التي أعرب عنها رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية، على اتصال بجميع جيوش البلدان المجاورة بغية وضع استراتيجيات متعمقة لحل مسألة انعدام الأمن الشائكة في المنطقة دون الإقليمية نهائيا، على النحو الذي أوصى به اتفاق أروشا روحا ونصا. وتفضل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد تعزيز التعاون العسكري والمشاورات المنتظمة فيما بين جيوش المنطقة وتضافر الجهود والاستخبارات لمكافحة جميع الجماعات المسلحة بشكل فعال وشلها نهائيا. وكذلك عقدت اجتماعات أخرى في إطار المشاورات ذاتها، كما هو مبين في عدة فقرات من التقرير.

ويجب أن تشمل المبادرات كذلك تدابير غير عسكرية وأن توليها لاعتبار الواجب، وينبغي تعزيز المناقشات والأفكار بشأنها ووضع الأحكام والبرامج اللازمة وفقا لتوصية رؤساء دول المنطقة.

وبالفعل، أقر مؤتمر القمة العادي الثامن في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد عن طريق التداول بالفيديو في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020، واعتمد مبدأ النهج الشامل في مكافحة القوى السلبية وأوصى بتفعيل فريق الاتصال والتنسيق المكلف بتنسيق تنفيذ التدابير غير العسكرية الرامية إلى الاستفادة من أثر العمليات العسكرية الجارية والمستقبلية في الميدان وتكتملها لشل القوات السلبية. وقد اتخذ رؤساء الدول هذا القرار على أساس مشاورات مستفيضة بين رؤساء أجهزة الاستخبارات العسكرية والمدنية في أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتنزانيا، فضلا عن لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقة، ويسرته الجهات الضامنة لاتفاق أديس أبابا الإطاري وآلية الرقابة الوطنية.

ووفقا لهذا القرار وبعد التشاور مع آلية الرقابة الوطنية لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة والجهات الضامنة لتنفيذ الاتفاق الإطاري، ستستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأيام القليلة القادمة حلقة العمل التقنية لإطلاق الأنشطة ووضع خطة عمل فريق الاتصال والتنسيق.

وكما أشرنا في آخر جلسة لنا في مجلس الأمن بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2021/316)، فإن السكان سئموا من البكاء وإحشاء موتاهم. إنهم لا يشعرون حقا بأنهم محميون من هذه المأساة ويطلبون اتخاذ إجراء حيال استراتيجية الإرهاب التي تطبقها الجماعات المسلحة، ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية. ويجب علينا، بالإضافة إلى المبادرات القائمة، أن نبتدع حلولاً مبتكرة لتعزيز السلام.

وفي سياق الابتكارات هذا حدد رئيس الجمهورية، فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكودي، نهجا جديدا لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدمجه في خطة تحقيق الاستقرار والتعمير. وعليه فإن البرنامج الجديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي الذي أعلن عنه في نهاية الاجتماع الأمني الذي ضم حكام محافظات البلد الشرقية المعقود عقد في بوكافو في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019 برئاسة رئيس الدولة، يحفز اتباع نهج مجتمعي ومتكامل يستفيد من جميع الموارد المحلية بهدف رئيسي يتمثل في كفالة استقرار وأمن المجتمعات المحلية من أجل تعزيز التنمية للجميع.

ووفقا لهذا النهج الجديد، ستقوم حكومات المقاطعات بإعداد وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بقيادة منسق وطني يتم تعيينه بعيد خروج الحكومة من ائتلاف "الوحدة المقدسة للأمة".

وصحيح أن تحقيق هذا البرنامج سيواجه تحديات معينة، لا سيما التحديات الأمنية والمالية. ولذلك سيكون من الضروري حشد موارد هائلة. وإسهام المانحين والشركاء الآخرين، في ذلك الصدد، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام، مهم جدا لنجاح البرنامج من أجل كسر الحلقة المفرغة للمقاتلين المسرحين، الوطنيين والأجانب على السواء، الذين يلقون أسلحتهم.

وثمة حل ابتكاري آخر يتمثل في وضع خريطة طريق هدفها الجمع بين جميع المؤسسات والخدمات والقوات العاملة للعمل بطريقة منسقة لتحديد ومعالجة الأسباب الجذرية وتعزيز قدرات إدارة النزاعات وتعزيز التماسك الوطني فضلا عن التعاون الإقليمي والدولي لإنهاء النزاعات. وينبغي، في هذا الإطار، اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بالنهج العسكري بتعزيز القدرات العملية، من بين أمور أخرى، فضلا عن تعزيز أجهزة الاستخبارات؛ وفيما يتعلق بالنهج غير العسكري، الذي ينطوي على التنمية المستدامة للمحليات والسعي إلى نزع سلاح القبائل وتسريحها وإعادة إدماجها.

والهدف من ذلك هو استتفار أصحاب المصلحة بطريقة متزامنة بشأن كيفية المضي قدما من الناحية العملية من أجل اتخاذ إجراءات مشتركة لحل المشكلة الأمنية المستمرة في شرق بلدنا على نحو مستدام. وبهذه الروح، بادرت الآلية الوطنية للرقابة ونظمت، بالتعاون مع الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري، سلسلة من الاجتماعات لأجهزة الأمن والاستخبارات في البلدان الرئيسية في المنطقة، وهي: أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتنزانيا.

ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة بالاتفاق الإطاري، وقد سعت دائما إلى تنفيذ جميع الالتزامات التي تعهدت بها بموجبه. وستواصل تحمل نصيبها من المسؤولية عن عودة السلام والوثام في المنطقة.

ولذلك، يشكر بلدي الجهات الضامنة على تجديد التزامها، في 24 شباط/فبراير في كينشاسا، خلال أيام التفكير التي نظمت بمناسبة الذكرى الثامنة لتوقيع الاتفاق، لدعم البلدان الموقعة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مساعيها لتحقيق الأمن والتنمية والاستقرار بغية تنفيذه تنفيذًا كاملاً.

ويمكن أن تشمل المبادرات الأخرى لتعزيز السلام كذلك - على سبيل المثال لا الحصر - التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي؛ وإعادة اللاجئين وغيرهم من المشردين إلى أماكنهم الأصلية وفقا للتشريعات الدولية الحالية؛ والتعاون القضائي الإقليمي؛ وإشراك النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني وتوحيد أنشطة مثل الرياضة والثقافة، في بناء السلام ومبادرات التكامل الإقليمي، علاوة على تحديد أفضل الممارسات التي يتعين المحافظة عليها لمواجهة تحديات التنفيذ؛ والحاجة إلى حشد الدعم الدولي في مكافحة تهريب الموارد الطبيعية والأسلحة والذخائر والاتجار غير المشروع بها، الأمر الذي يدفع ويغذي الأنشطة الإجرامية وانعدام الأمن؛ واستئناف العمليات الهجومية من جانب البعثة بل وتكثيفها؛ وتطبيق تدابير وقائية، مثل استخدام الإطار القاري للتدابير الهيكلية لاتقاء نشوب النزاعات والبرنامج المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وما إلى ذلك.

وتواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية كذلك على الصعيد الإنساني، بالإضافة إلى جائحة فيروس كورونا، أوبئة وأمراض أخرى مثل الإيبولا والحصبة التي ترهق نظامها الصحي، ولا سيما في المقاطعات الشرقية من البلد. وهناك أيضا مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا، الذين تتزايد أعدادهم بسبب الحالة الأمنية.

ويعيش هؤلاء المشردون، وغالبيتهم من النساء والأطفال، في ظروف قاسية تتطلب تضامنا دوليا. والواقع أن هؤلاء السكان يعيشون بلا مأوى أو رعاية صحية ودون إمكانية الوصول إلى المراحيض ومياه الشرب ودون ما يكفي من المواد الأساسية، مثل البطانيات أو الأفرشة.

وكما سبق أن أكدنا للمجلس، فإن مسألة انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحيز الديمقراطي هي من صميم عمل فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكدي، رئيس الجمهورية، الذي تعهد، لدى توليه منصبه، بالعمل على تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب. وقد تُرجم هذا الالتزام بالفعل إلى عمل من خلال اتخاذ عدة تدابير.

واليوم، أصبح تحسين المناخ السياسي حقيقة واقعة من خلال إطلاق سراح السجناء السياسيين وسجناء الرأي وإغلاق السجون غير القانونية وإضفاء الطابع الإنساني على أجهزة الاستخبارات والعودة السلمية للمنفين السياسيين واللاجئين وإعادة فتح وسائل الإعلام المعارضة وبت أنشطة المعارضة عبر محطة الإذاعة والتلفزيون الوطنية الكونغولية - القناة العامة - وتعزيز الحوكمة الرشيدة في إدارة الشؤون العامة.

وللأسف، فإن الحالة الخاصة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تتسم بالعنف المثير للقلق، هي أيضا نتيجة للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في ذلك الجزء من البلد.

غير أن حكومة بلدي تعتقد أنه ينبغي استعراض الإحصاءات التي تعدها بعثة الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه الانتهاكات المزعومة من جانب الموظفين الحكوميين، والمدرجة في الفقرة 29 من التقرير قيد النظر، لأن هناك مشكلة في صياغتها.

ويعتقد وفد بلدي أنه سيكون من الأنسب، كما طلبنا مرارا، مناقشة المنهجيات المستخدمة والمعلومات التي يتم جمعها، وإذا لزم الأمر، توحيد البيانات قبل جعلها رسمية ونشرها.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى التزام وتصميم فخامة السيد فيليكس - أنطوان تشيلومبو تشيسيكدي على إجراء إصلاحات وعلى مكافحة الجماعات المسلحة والقوى الهدامة التي تجوب الجزء الشرقي من الإقليم الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك استجابة منه لتوقعات الشعب العميقة والهائلة من أجل السلام وتعزيز التنمية المستدامة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لدعوتنا جميعا إلى الاستثمار في السلام في منطقة البحيرات الكبرى لأن ثمار السلام تعود بالنفع على الجميع. ومن دون السلام، لن يكون هناك تقدم اجتماعي ولا ازدهار فردي أو جماعي.

إن منطقة البحيرات الكبرى تتطلع إلى تحقيق الرفاه وإلى أن تصبح منطقة تنعم بالسلام والازدهار والاستقرار تماما وقادرة على أن تكون قاطرة للقارة بأسرها بسبب إمكاناتها البشرية والطبيعية الهائلة.

ولا يسعني أن أختتم هذا البيان دون الإعراب عن شكر وفد بلدي لجميع أعضاء مجلس الأمن على إظهارهم دائما اهتماما خاصا وكبيرا، كلما طُلب منهم النظر في الحالة المتعلقة ببلدي.